

## \* أنطوان شلحت \*

### حكومة "كينغ بيبي"!

**فاجأ** كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية ورئيس حزب الليكود بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب كاديما شأؤول موفاز، الساحتين السياسية والإعلامية بإعلانهما فجر ٨ أيار / مايو ٢٠١٢ أنهما توصلا إلى اتفاق يقضي بانضمام كاديما إلى الحكومة الحالية، وإقامة حكومة وحدة وطنية تستند إلى ائتلاف قوامه ٩٤ عضو كنيست من مجموع ١٢٠ عضواً، وذلك في ذروة انشغال الهيئة العامة في الكنيست بإقرار مشروع قانون قدمته كتل الائتلاف الحكومي وينص على حل الكنيست الـ ١٨ وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلى ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، بالقراءة الأولى، والاستعداد لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة.

ووفقاً للاتفاق الائتلافي بين الجانبين، يشغل موفاز منصب وزير من دون حقيبة، ويعيّن نائباً أول لرئيس الحكومة، وعضواً في جميع الطواقم السياسية. الأمنية المقلصة [وأساساً "طاقم الوزراء الثمانية" الذي سيصبح "طاقم الوزراء التسعة"، والمجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية - الأمنية]، ويتولى حزب كاديما رئاسة لجنة الاقتصاد في الكنيست، ويتم إسناد مزيد من الحقائق الوزارية إلى أعضاء من الحزب.

كما يشمل الاتفاق بنداً ينص على أن تقدّم الحكومة إلى الكنيست، حتى تموز / يوليو ٢٠١٢، مشروع قانون ينص على تجنيد جميع الشبان في إسرائيل ويحل محل "قانون طال" الذي يعفي الشبان اليهود الحريديم [المتشددين دينياً] من الخدمة العسكرية الإلزامية، وعلى تقديم الحكومة إلى الكنيست، حتى كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢، مشروع قانون ينص على تغيير طريقة الحكم. وقال رئيس الحكومة إن الاتفاق حظي بتأييد ثلاثة شركاء رئيسيين في الائتلاف الحكومي هم "إسرائيل بيتنا" و"شاس" و"عتسماؤوت" [استقلال].

وفي أول اجتماع عقده حكومة الوحدة الوطنية في ١٣ أيار / مايو ٢٠١٢، أشار نتنياهو إلى أنه خلال المحادثات التي جرت بينه وبين موفاز بشأن انضمام كاديما إلى الحكومة، جرى تحديد أربعة أهداف رئيسية لحكومة الوحدة هي: تعديل "قانون طال"؛ تغيير طريقة الحكم؛ تمرير مشروع ميزانية الدولة العامة؛ دفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً.

وأكد معظم التحليلات الإسرائيلية أن الصعوبات التي تعترض مسار تعديل "قانون طال"، بعد أن ألغته المحكمة العليا في شباط / فبراير ٢٠١٢ وأكدت أنه غير دستوري<sup>١</sup>، ومسار إقرار مشروع الميزانية العامة في ظل الاضطرار إلى القيام بتقليصات من أجل إنقاذ الاقتصاد<sup>٢</sup>، وممارسة المحكمة الإسرائيلية

\* كاتب وباحث فلسطيني.

العليا ضغوطاً على الحكومة لتنفيذ قرارات صادرة عنها تقضي بإخلاء بؤر استيطانية أقيمت على أراض فلسطينية خاصة، كانت من أبرز الأسباب التي دفعت نتنياهو إلى إنجاز هذا الائتلاف، إلا إنها كانت في الوقت نفسه من أبرز الدوافع إلى التفكير في تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة. فضلاً عن ذلك، فإن صعوبات أخرى ترتبط بمشكلات داخل حزب الليكود نتيجة تصاعد نفوذ جناح "القيادة اليهودية" اليميني المتطرف في هيئاته المتعددة، لم تُبق خياراً أمامه إلا خيار التحالف مع كادима. وتوقعت هذه التحليلات أن تستمر ولاية حكومة الوحدة الوطنية حتى الموعد القانوني للانتخابات العامة المقبلة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣.

وتسبب نجاح نتنياهو في تأليف حكومة وحدة مع خصمه بأن تخصص مجلة "تايم" الأميركية موضوع غلاف عددها الصادر في ١٧ أيار / مايو ٢٠١٢ له، بعنوان "كينغ بيبى" ["بيبي" هو اسم التحب لبنيامين نتنياهو]، وتوقعت أن يكون صاحب الولاية الأطول في تاريخ رؤساء الحكومة في إسرائيل منذ دافيد بن - غوريون أول رئيس حكومة.

وقبل إعلان تأليف حكومة الوحدة عقدت الحكومة الإسرائيلية في ٧ أيار / مايو ٢٠١٢ اجتماعاً قال نتنياهو في مستهله إن دولة إسرائيل لم تشهد منذ عقود طويلة حكومة مستقرة مثل حكومته، غير أنه لم يعد خافياً على أحد أنه مع بدء العام الرابع من ولايتها أصبح استقرار الائتلاف الحكومي عرضة لنوع من الاهتزاز الذي يخل بوضع الاستقرار سواء بين الأحزاب المشتركة في هذا الائتلاف، أو داخل الأحزاب نفسها. وأضاف أن حالة عدم الاستقرار تتسبب دوماً بمظاهر من الابتزاز والشعبوية تمس المقومات الرئيسية للحياة العامة مثل الأمن والاقتصاد والمجتمع، مؤكداً أن إسرائيل تظل دائماً بحاجة إلى الاستقرار السياسي. وشدد على أنه كان سيُسَرَّ كثيراً لو أن الحكومة يمكنها إكمال فترة ولايتها القانونية حتى نهايتها، غير أن الاهتزاز الحاصل يضع علامة استفهام أمام إمكان ذلك، وبالتالي، فإنه يعتبر أن الخطوة الصحيحة المطلوبة الآن هي تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة والذهاب إلى معركة انتخابية قصيرة. وأوضح نتنياهو أن الموعد المقبول للانتخابات العامة المقبلة بالنسبة إلى معظم الكتل في الكنيست هو ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢، وأعرب عن أمله بأن يفوز في هذه الانتخابات بتفويض يتيح له إمكان تأليف حكومة واسعة تجلب الاستقرار وتضمن القيادة الناجحة لدولة إسرائيل إزاء التحديات الكبيرة الماثلة أمامها.

وصادقت الحكومة في ختام هذا الاجتماع على اقتراح قانون يقضي بحل الكنيست الـ ١٨ وتقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة إلى ٤ أيلول / سبتمبر ٢٠١٢. وفي مساء اليوم نفسه أقرت الهيئة العامة في الكنيست اقتراح القانون بالقراءة الأولى، واتخذت الاستعدادات المطلوبة لإقراره بالقراءتين الثانية والثالثة.

وبين استطلاعان للرأي العام أجريا في يوم تأليف حكومة الوحدة (٨ أيار/مايو ٢٠١٢) أن أغلبية الإسرائيليين تعتقد أن هدف نتنياهو وموفاز من وراء هذه الخطوة هو حماية مصالحهما الشخصية. فقد أشار استطلاع أجرته صحيفه "هآرتس"، وأشرف عليه معهد "ديالوغ" الذي يديره خبير الاستطلاعات البروفسور كميل فوكس، أن ٦٣٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن الدافع الرئيسي الذي جعل رئيس الحكومة ورئيس الليكود، ورئيس كادима، يقدمان على تأليف حكومة وحدة وطنية هو حماية مصالحهما الشخصية، وقال ٢٣٪ فقط إنهما أقدمتا على هذه الخطوة من منطلق حرصهما على المصالح العامة للدولة. وقال ٥١٪ من الذين شملهم الاستطلاع إن هذه الحكومة لن تتمكن من سنّ قانون جديد يقضي بتجنيد الشبان اليهود الحريديم في صفوف الجيش الإسرائيلي، بينما قال ٥٤٪ إن الحكومة لن تتمكن من سنّ قانون جديد ينص على تغيير طريقة الحكم، وفقاً لما تضمنه الاتفاق بين نتنياهو

وموفاز ("هأرتس"، ٩ أيار/مايو ٢٠١٢).

وبين استطلاع آخر أجرته صحيفة "معاريف" أن ٧١٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن موفاز أقدم على هذه الخطوة لدوافع شخصية تتعلق برغبته في الحفاظ على بقائه في الحلبة السياسية. وقال ٥١٪ من الذين شملهم هذا الاستطلاع إن إقامة حكومة وحدة وطنية في الوقت الحالي تخدم مصالح دولة إسرائيل، وفي الوقت نفسه قال ٥٧٪ منهم إن هذه الحكومة لن تتمكن من إكمال فترة ولايتها القانونية حتى تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، كما اعتقد نحو ٥٠٪ أنه لن يكون في إمكانها أن تغيّر "قانون طال"، أو أن تسنّ قانوناً جديداً ينص على تغيير طريقة الحكم ("معاريف"، ٩ أيار/مايو ٢٠١٢).

### لماذا قرر نتنياهو تقديم موعد الانتخابات قبل تأليف حكومة الوحدة؟

بالتزامن مع بدء العام الرابع والأخير من ولاية حكومة نتنياهو، في أوائل نيسان / أبريل ٢٠١٢، بدا أنها مستقرة كثيراً، غير أن الذين توقعوا أن تستكمل ولايتها القانونية حتى سنة ٢٠١٣ كانوا قلائل جداً، وبينهم رئيس الحكومة نفسه. ومع هذا فقد كرر قبل ذلك، في مناسبتين على الأقل، أنه لا ينوي تقديم موعد الانتخابات العامة المقبلة، وتباهى بإنجازات حكومته، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والأمني، ومنها: سنّ قانون التعليم الإلزامي المجاني للأطفال من عمر ثلاثة أعوام؛ إنشاء "جدار أمني" على طول منطقة الحدود بين إسرائيل ومصر؛ خفض نسبة البطالة؛ شق طرق جديدة ومد مزيد من خطوط السكك الحديدية الرامية إلى وصل مناطق الأطراف بمنطقة الوسط؛ إقامة هيئة خاصة لمكافحة "الحرب السيبرانية" [في إحدى هاتين المناسبتين اعتبر نتنياهو أن إسرائيل تواجه في الوقت الحالي أربعة تحديات تهدد أمنها القومي هي: البرنامج النووي الإيراني؛ الصواريخ وقذائف الهاون؛ الحدود المخترقة؛ الحرب السيبرانية].

بيد أن تقديم موعد الانتخابات لم يكن رهن نية رئيس الحكومة فقط، بل أساساً رهن مشكلات عويصة ماثلة أمام حكومته في غضون الفترة القليلة اللاحقة، ورهن جوهر تعامل هذه الحكومة معها. وهذا ما أكده رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين [ليكود] في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة "معاريف" [٢٠١٢/٤/١٢]، ورأى خلالها أن نتنياهو يواجه مشكلات اجتماعية واقتصادية صعبة، فضلاً عن انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢ التي تعرقل دفع سياسته إزاء إيران قُدماً، وأنه يفضل أن تكون هذه الأمور كلها من ورائه وليست ماثلة أمامه، ولذا من المرجح أن يقدم موعد الانتخابات إلى أيلول / سبتمبر ٢٠١٢ بغية الخروج منها بتفويض واضح وقاطع بإدارة شؤون الدولة وفقاً لرؤيته هو. وبذا كشف ريفلين عن نية رئيس الحكومة الخفية التي تعاكس ما كان يصرّح به حتى ذلك الوقت، وبناء على ذلك قيل إن من غير المستبعد أن يكون ثناء نتنياهو على عمل حكومته بمثابة طقّة أولى في حملته الانتخابية، وخصوصاً في ظل أجواء منافسة ساخنة بدأت تهب من الجهات كلها، بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية في جميع الأحزاب، وكان آخرها انتخابات رئاسة حزب كاديما في ٢٧ آذار / مارس ٢٠١٢ التي حقق فيها شاول موفاز فوزاً كبيراً على تسيبي ليفني سرعان ما دفعها إلى الاستقالة من الكنيست.

وعلى أعتاب انتهاء العام الثالث من ولاية الحكومة الإسرائيلية الحالية رأى عدد كبير من المحللين السياسيين، وفي شبه إجماع، أن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه "فنان قدير في الحفاظ على البقاء". وأعاد بعضهم إلى الأذهان أن نتنياهو تعهد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ آذار / مارس ٢٠٠٩، عشية تقديم

حكومته في الكنيست، بتحقيق ما يلي: كبح البرنامج النووي الإيراني و"الإرهاب"؛ دفع اتفاق سلام مع الفلسطينيين قدماً؛ توفير أماكن عمل جديدة؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة؛ اتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي؛ تعزيز الوحدة الوطنية.

وبرأي كبير المحللين السياسيين في صحيفة "يديעות أchronوت"، ناحوم برنياع، فإن نتنياهو اصطدم فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب، بضغط وأمر اضطرارية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته. وأضاف: يمكن القول إنه حتى الآن أثبت أنه فنان قدير في هذا الشأن، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار. وفي المقابل، فإن سعي نتنياهو للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أي مناورة سياسية، وبالتالي، فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين، وحريدياً أكثر من الحريديم، وأحياناً أخرى يبدو علمانياً أكثر من العلمانيين، وشعبوياً أكثر من أتباع وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج. ومع أن رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءاً من عمر ثلاثة أعوام، إلا أنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية على هذا القانون، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في صيف سنة ٢٠١١، وإلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها ("يديעות أchronوت"، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢). وبالنسبة إلى السياسة الخارجية، فقد أكد معظم المحللين أن من أهم إخفاقات الحكومة الجمود المسيطر على العملية السياسية، إذ توقفت المفاوضات مع الفلسطينيين، والانطباع العام هو استحالة حدوث تقدم في الوقت الراهن لأن نتنياهو غير مستعد لدفع "ثمن السلام". وفي المقابل، قد يكون الموضوع الإيراني هو "النجاح" الكبير الذي حققتة حكومة نتنياهو، إذ تحول هذا الموضوع إلى أحد أهم الموضوعات في جدول الأعمال الدولي، وذلك إلى حد كبير بسبب التقدير أن إسرائيل ربما تهاجم إيران، وبسبب الرغبة في منعها من القيام بذلك. لكن في هذه الأثناء حدث ما لم يكن متوقفاً وهو اندلاع موجة احتجاجات اجتماعية في الصيف الفائت لم تعرف إسرائيل مثيلاً لها في السابق، وذلك على الرغم من أنها تُعتبر نموذجاً اقتصادياً ناجحاً مقارنة بدول الغرب الغارقة في أزمة اقتصادية حادة، ويعود سبب هذا إلى أنها تشهد نمواً اقتصادياً أفضل من النمو الجاري في الدول الغربية، ويبدو حجم الدين العام مقبولاً مقارنة بالدخل القومي، وحدث تراجع في معدلات البطالة. ومع ذلك فإن الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المتعددة تفاقمت كثيراً.

وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية خلال سنة ٢٠١١، أكد أن سياسة الحكومة الاقتصادية - الاجتماعية تسببت بزيادة الفجوات الاجتماعية، وحالت دون حصول المواطنين على الخدمات التي توفرها الدول المتطورة، ولم تساعد الفئات العشرية الدنيا في التخلص من الفقر. ولفت التقرير إلى أن حملة الاحتجاج الاجتماعية والمطلبية في الصيف الفائت كانت ناجمة عن غلاء المعيشة، وارتفاع أسعار السكن، وعدم تطبيق سياسة عادلة في مجال جباية الضرائب. وثمة عدة مشكلات عويصة من المتوقع أن تكون ماثلة أمام الحكومة في أثناء دورة الكنيست الصيفية التي بدأت أعمالها في أوائل أيار / مايو ٢٠١٢، ومعظمها مرتبط بالسياسة الداخلية وصراعات القوى بين الأحزاب، سواء داخل الائتلاف الحكومي أو خارجه.

ولا بدّ من الإشارة إلى ثلاث مشكلات منها يبدو أنها تشكل أسباباً كافية لتفكيك الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات:

**أولاً،** على رئيس الحكومة أن يعرض على الكنيست صيغة قانون جديد لتسوية مسألة إعفاء الشبان اليهود الحريديم من الخدمة العسكرية الإلزامية في صفوف الجيش الإسرائيلي، وذلك بعد أن قررت المحكمة العليا إلغاء العمل بموجب "قانون طال" الذي نظم هذه المسألة إلى الآن لدى انتهاء سريان مفعوله في آب / أغسطس ٢٠١٢. وعلى ما يبدو، فإن نتنياهو لم يتمكن بعد من بلورة مشروع قانون جديد يرضي شركاءه في الائتلاف الحكومي، سواء الذين يطالبون بالاستمرار في هذا الإعفاء (الأحزاب المتدينة والحريدية)، أو الذين يعارضون ذلك (حزب "إسرائيل بيتنا" و"عتسماوت").

**ثانياً،** من المفترض أن تقدّم الحكومة حتى نهاية العام الحالي مشروعاً جديداً للميزانية الإسرائيلية العامة للعامين المقبلين، وهناك مطالبات قوية بأن يتم إمّا تقليص هذه الميزانية بمبلغ يتراوح ما بين ١٢ - ١٥ مليار شيكل لأسباب كثيرة في مقدمها انخفاض مداخيل الدولة من جباية الضرائب، وإمّا رفع ضرائب قائمة وإلغاء عدة إعفاءات ضريبية. ولا شك في أن إقرار ميزانية كهذه قبل نحو عام من الانتخابات العامة، في حال إجرائها في موعدها القانوني المقرر في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، من شأنه أن يعود بعواقب وخيمة على رئيس الحكومة وعلى حزبه.

**ثالثاً،** يثير احتمال استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية في الصيف المقبل قلقاً كبيراً لدى رئيس الحكومة، ذلك بأن هذه الحملة يمكن أن تخدم حزب العمل الإسرائيلي بزعامة عضو الكنيست شيلي يحميوفيتش التي تتبني جدول أعمال اقتصادياً - اجتماعياً، كما أن الرئيس الجديد لحزب كاديما موفاز أعلن أنه سيوجه طاقاته كلها ضد السياسة الاقتصادية للحكومة، بينما أذنت هذه الحركة بولادة حزب جديد باسم "يش عتيد" [يوجد مستقبل] بزعامة الإعلامي يائير لبيد، ويبدو أنه سيركز أيضاً على جدول الأعمال الاقتصادي - الاجتماعي، وهذا في وقت أظهرت استطلاعات للرأي العام في إسرائيل أجريت في الآونة الأخيرة أن نحو ٧٠٪ من الإسرائيليين لا يشعرون بأنهم يستطيعون الاعتماد على نتنياهو في المسائل الاقتصادية - الاجتماعية. ورجحت تعليقات كثيرة أن يكون السبب الأهم الذي يحفز نتنياهو على الإقدام على خطوة تقديم موعد الانتخابات العامة عائداً إلى حقيقة أن إدخال البلد في خضم حملة انتخابية من شأنه أن يمنع استئناف حملة الاحتجاج الاجتماعية في الصيف القريب، والتي يتوقع كثيرون أن تكون أشد وأوسع نطاقاً من الحملة التي شهدتها إسرائيل في الصيف الفائت، فضلاً عن أسباب أخرى مرتبطة بوضعه السياسي الجيد، وبارتفاع شعبية حزب الليكود الذي يتزعمه كما بيّن ذلك آخر استطلاعات الرأي العام.

وفيما يتعلق بشركاء نتنياهو من اليمين المتطرف في الليكود والائتلاف فإنه يمكن القول إن حكومته ربما تستطيع أن تدرج موضوع المستعمرات في إطار نجاحاتها الكبرى، إذ لم تتم أي عملية إخلاء لمواقع استيطانية، في الوقت الذي تتواصل أعمال البناء في المناطق المحتلة بشكل يتعارض مع ما يطالب العالم إسرائيل به. غير أن أفيدور ليبرمان نجح في إفساد متعة نتنياهو في احتفاله بإنجازات حكومته التي دخلت عامها الرابع، وذلك عندما هاجم الطريقة التي عالجت فيها هذه الحكومة قضية احتلال مستوطنين يهود منزلاً فلسطينياً مهجوراً في الخليل، واصفاً إجلاء هؤلاء بـ "الخطأ الحكومي الخطر". وكان المستهدف المباشر في الهجوم الذي شنّه زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" هو، في الدرجة الأولى، وزير الدفاع إيهود باراك، وفي الدرجة الثانية رئيس الحكومة نتنياهو. إلا إن ليبرمان كان يوجه كلامه أيضاً بصورة أساسية إلى ناخبي حزبه الذين منحوه ١٥ مقعداً في الانتخابات الأخيرة، وسمحوا له بأن يصبح وزيراً للخارجية وشريكاً كبيراً في الائتلاف الحكومي، وهم ما زالوا يمنحونه دعمهم وفق

ما تُظهر استطلاعات الرأي العام. وهذا الجمهور هو جمهور يميني، قومي، يحب الشخصية الصلبة لدى ليبرمان الذي لا يتوانى عن مهاجمة باراك، ويتمسك بمبادئه، ولا يتردد في الدخول في مواجهة مع نتنياهو دفاعاً عن مصالح هذا الجمهور، مثل المطالبة بخفض قيمة الإيجارات، والمساواة في تحمّل الأعباء والقانون المدني. وفي خضم ذلك كله جرى تأكيد أنه لا يبدو في المرحلة الحالية أن ليبرمان ينوي إسقاط الحكومة، لكن لا أحد يستطيع أن يضمن عدم حدوث ذلك بعد عدة أشهر. وعلى الرغم من أن التهديد الذي أطلقه ليبرمان سبق أن أطلقه أكثر من مرة خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، فإن لهذا الأخير صدقاً مختلفاً، ولا سيما أنه يأتي في مطلع العام الرابع للحكومة، ولأن نتنياهو شخصياً ليس متأكداً من أن حكومته قادرة على إنهاء ولايتها بسلام في ظل أجواء الانتخابات التي بدأت تهب من كل الجهات، من قضية إخلاء بؤرة ميغرون الاستيطانية غير القانونية، أو قضية إخلاء أحد أحياء مستعمرة بيت إيل [غفعات هأولبانا] تنفيذاً لقرارين صادريين عن المحكمة العليا في هذا الشأن، إلى احتلال المنزل في الخليل، وحتى "قانون طال"، إذ تُشكل جميع هذه القضايا أسباباً كافية لحل الائتلاف الحكومي القائم، والدعوة إلى تقديم الانتخابات.

غير أنه في اللحظة التي بدأ فيها اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم موعد الانتخابات، ظهر أن التحالف بين نتنياهو وموفاز يخدم المصالح الخاصة لكل منهما، ذلك بأن هذا الأخير يرى يوماً بعد يوم أن شعبية كاديفا أخذت في التراجع وفقاً لما تبينه استطلاعات الرأي العام، بينما يرى نتنياهو أن ائتلافه الحكومي آيل إلى الانهيار، ولا بد من تعزيزه بقوة جديدة.

ولفتت تقديرات متطابقة إلى أن خطوة عدم تقديم موعد الانتخابات من شأنها أن تمنح موفاز فرصة كي يحاول زيادة شعبيته وشعبية حزبه. وعلى الرغم من أن موافقته على المشاركة في الحكومة الحالية تشكل تراجعاً عن التعهدات التي قطعها بعدم الانضمام إلى حكومة نتنياهو، والتي كررها أكثر من مرة منذ انتخابه رئيساً لكاديفا، فإنه في حال ساهمت خطوته هذه في إقرار قانون تجنيد الحريديم، وفي تغيير طريقة الحكم في إسرائيل، يكون قد حقق إنجازات سياسية، علاوة على دفاعه عن بقائه السياسي. كما لفتت هذه التقديرات إلى أن نتنياهو توصل أيضاً إلى قرار يقضي بعدم الحاجة إلى تقديم موعد هذه الانتخابات، وذلك في إثر حدثين مهمين:

أولاً، المعارضة التي واجهها في ٦ أيار / مايو ٢٠١٢ في مؤتمر الليكود إزاء اقتراح انتخابه لتولي منصب رئيس المؤتمر من خلال التصويت العلني. وعلى ما يبدو فإنه أدرك بعد انفضاض مؤتمر الليكود، المسؤول عن تشكيل قائمة الحزب الانتخابية، أن المؤتمر سيؤلف قائمة تضم أعضاء كنيست من الجناح اليميني المتطرف، ولذا فضّل التحالف مع كاديفا وعدم تقديم موعد الانتخابات، وهما خطوتان من شأنهما أن تتيحاً إمكان استكمال الولاية القانونية لحكومته حتى تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٣، وفي هذه الأثناء يمكنه أن يعمل بهدوء على تقليص نفوذ اليمين المتطرف داخل صفوف الليكود.

ثانياً، القرار الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا في ٧ أيار / مايو ٢٠١٢ بشأن حي غفعات هأولبانا في مستعمرة بيت إيل، والذي طالب الحكومة بتنفيذ قرار المحكمة السابق القاضي بإخلاء هذا الحي حتى ١ تموز / يوليو ٢٠١٢ بسبب إقامته على أراض فلسطينية خاصة.

وأشارت عدة تحليلات إلى أن وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك يُعتبر الراغب الأكبر في عدم تقديم موعد الانتخابات، وذلك بسبب خشيته من أن تؤدي هذه الانتخابات إلى اختفاء حزبه (عتسماووت) من الخريطة السياسية الإسرائيلية كلياً، كما أنه كان الراغب الأكبر في ضم كاديفا إلى الائتلاف الحكومي. وثمة سبب مهم آخر دفع نتنياهو إلى تأليف حكومة وحدة وطنية، وهو توقُّع أحد الاستطلاعات الخاصة أن ينخفض عدد المقاعد التي سيحصل عليها حزب الليكود في حال تقديم موعد الانتخابات إلى

٢٤ مقعداً، وأن يحصل حزب "يش عتيد" [يوجد مستقبل] بزعامة الإعلامي يائير لبيد على ١٧ مقعداً، وهذا يعني تعزّز احتمال ألا تكون الحكومة المقبلة برئاسة الليكود. ويأمل نتنياهو بأن تتراجع شعبية لبيد إلى حين إجراء الانتخابات المقبلة في موعدها القانوني بعد عام ونصف عام ("يديعوت أchronوت"، ١١ أيار/ مايو ٢٠١٢).

## أبرز تداعيات تأليف حكومة وحدة

أثار تأليف حكومة الوحدة الوطنية هواجس كثيرة تتعلق بتداعيات هذه الخطوة، كان في مقدمها ما ذكرته صحيفة "هآرتس" بشأن إبداء وزراء أعضاء في "طاقم الوزراء الثمانية" تخوفهم من أن يؤدي ضم موفاز إلى هذا الطاقم إلى نشوء أغلبية في داخله تؤيد شن هجوم عسكري إسرائيلي على المنشآت النووية في إيران ("هآرتس"، ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٢). ومعروف أن "طاقم الوزراء الثمانية" يضم كلاً من رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، والوزراء أفيدور ليرمان، وإيلي يشاي، ويوفال شتاينيتس، وموشيه يعالون، وبني بيغن، ودان مريدور، ومع انضمام موفاز إليه سيصبح "طاقم الوزراء التسعة"، وهو يُعتبر أرفع طاقم داخل الحكومة يتخذ القرارات السياسية والأمنية الحساسة.

وقال أحد الوزراء الأعضاء في الطاقم للصحيفة إن موفاز سبق أن وصف نتنياهو بأنه كذاب، لكنه لم يتردد في الانضمام إلى حكومته كي يحافظ على بقائه السياسي، ولذا لا يوجد أي ضمان بالأبداً يغير أيضاً موقفه إزاء شن هجوم عسكري إسرائيلي على إيران.

وقال وزير آخر من الطاقم نفسه إن موفاز عارض خطة الانفصال عن غزة [التي جرى تنفيذها في خريف سنة ٢٠٠٥] عندما كان وزيراً للدفاع، لكنه سرعان ما تراجع عن معارضته لها وأعلن تأييدها تماشياً مع موقف أريئيل شارون، رئيس الحكومة في ذلك الوقت.

وعقب مقربون من موفاز على هذه التصريحات قائلين إن الوزراء الأعضاء في "طاقم الثمانية"، في معظمهم، لا يملكون التجربة الكبيرة التي يملكها موفاز في المجال الأمني، ولذا ليس من حق هؤلاء أن يعطوا دروساً لمن كان في السابق رئيساً لهيئة الأركان العامة ووزيراً للدفاع. وقال مصدر مقرب منه إن موقفه المعارض لشن هجوم عسكري على إيران لم يتغير.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن أربعة أعضاء من "طاقم الوزراء الثمانية" وهم نتنياهو وبارك وليبرمان وشتاينيتس يؤيدون شن هجوم عسكري على إيران، بينما يعارض الوزراء الأربعة الآخرون وهم يعالون ويشاي وبيغن ومريدور أمراً كهذا، ولذا فإن موقف موفاز من شأنه أن يحسم الموقف إمّا إلى ناحية شن هجوم، وإمّا إلى ناحية عدم شنه.

وذكرت صحيفة "معاريف" (١١ أيار/ مايو ٢٠١٢) أن الإدارة الأميركية تتخوف أيضاً من أن يكون ضم موفاز إلى الحكومة بمثابة خطوة تمهيدية لشن هجوم عسكري إسرائيلي على إيران خلال الفترة أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، أي قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في تشرين الثاني / نوفمبر. وقد تحدث موظفون كبار في واشنطن في هذا الشأن مع السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة مايكل أورن، كما أجرى السفير الأميركي في إسرائيل دان شابيرو اتصالات تتعلق بهذا الموضوع مع كبار المسؤولين في كل من وزارة الدفاع وديوان رئيس الحكومة.

وعلى صعيد آخر كشفت الصحيفة أنه في سياق المشاورات بشأن تأليف حكومة الوحدة الوطنية التي جرت بين نتنياهو وموفاز، فإن الأول طلب أن يعرف ما هو موقف الثاني من السياسة التي تتبعها الحكومة لكبح البرنامج النووي الإيراني، وإزاء الجدول الزمني الذي تعتمده في هذا الشأن، ويبدو أن موفاز

أبدى موافقته على هذه السياسة، وعلى الجدول الزمني المتعلق بشن هجوم عسكري على المنشآت النووية في إيران. ونقلت عن مصدر سياسي رفيع المستوى في القدس قوله إن "موفاز متفق تماماً مع نتنياهو"، الأمر الذي يعني ترجيح كفة الموقف الذي يتبناه كل من نتنياهو وباراك، والمؤيد لشن هجوم عسكري على المنشآت النووية الإيرانية، في "طاقم الوزراء الثمانية".

وكانت "معاريف" نشرت في وقت سابق أن نتنياهو منح الرئيس الأميركي باراك أوباما مهلة تنتهي في الخريف المقبل لكبح البرنامج النووي الإيراني من خلال الوسائل الدبلوماسية، وفي حال عدم حدوث ذلك، فإن ثمة احتمالاً كبيراً في أن تشن إسرائيل هجوماً عسكرياً على إيران خلال الفترة أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر، بحجة أن أي هجوم بعد هذا التاريخ لن يكون مجدياً من وجهة نظرها.

وعلى ما يبدو، فإن موقف موفاز سيتضح في الخريف المقبل في حال قرر رئيس الحكومة طرح الخيار العسكري ضد إيران على التصويت داخل الطاقم. وثمة تلميحات إلى أن نتنياهو يعتقد أن موفاز سيغير موقفه بعد دخوله الحكومة وإطلاعه على المعلومات التي لديها والمتعلقة بالموضوع النووي الإيراني.

وفي هذه الأثناء انضم الرئيس السابق لجهاز الأمن العام [شبابك] يوفال ديسكين إلى قائمة المسؤولين الأمنيين السابقين الذين يعارضون شن هجوم عسكري إسرائيلي على إيران لكبح برنامجها النووي. وأكد ديسكين، في سياق لقاء مفتوح مع شخصيات إسرائيلية متقاعدّة عُقد في ٢٩ نيسان / أبريل ٢٠١٢ في أحد مطاعم مدينة كفار سابا [وسط إسرائيل]، أنه لا يثق بقدرة كل من رئيس الحكومة نتنياهو، ووزير الدفاع باراك، على قيادة إسرائيل لخوض حرب ضد إيران والخروج منها سالمين غانمين، وشدد على أن أي هجوم عسكري على إيران سيؤدي إلى تسريع برنامجها النووي. وأضاف أن نتنياهو غير معني مطلقاً بالتوصل إلى تسوية سياسية مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وهناك تلميحات إلى أن القادة الحاليين للمؤسسة الأمنية يعارضون أيضاً شن هجوم على إيران.

ومن التدايعات الأخرى التي أثارها تأليف حكومة وحدة تتوقف عند ما يلي:

- تراجع قوة المعارضة الإسرائيلية في الكنيست الحالي إلى ٢٦ عضواً، ولا سيما في ضوء ما يشهده من مبادرات لسنّ قوانين ضد المحكمة العليا تهدف إلى كبح ما تبقى من توجهاتها الليبرالية، وضد المنظمات اليسارية، وضد وسائل الإعلام والصحافيين، وضد التيارات الأكاديمية النقدية، فضلاً عن تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال سنّ قوانين أخرى، أو من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى تضييق الخناق على حقوقهم ووجودهم كما هي الحال في منطقة النقب. وفي هذا الشأن أكد البروفسور مردخاي كريميتسر، نائب رئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، أن تأليف حكومة تستند إلى تأييد ٩٤ عضو كنيست يشكل خطوة خطيرة تمنح الأكثرية القوة لتفعل ما يحلو لها من دون أن تأخذ رأي المعارضة في الحسبان. ولفت إلى أن طريقة تأليف حكومة الوحدة تقوّض ثقة الجمهور العريض بالمؤسسة السياسية، وهي ثقة هشة أصلاً. وحذّر البروفسور يديدا شتيرن، وهو أحد كبار الباحثين في المعهد نفسه، من مغبة لجوء هذه الحكومة إلى حملات "صيد الحريديم" لأن ذلك من شأنه أن يتسبب بتصدّع حادّ في المجتمع الإسرائيلي لا يمكن رأبه (انظر الموقع الإلكتروني للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية).

- بداية نهاية كاديما كحزب وسط، فغداة انضمام الحزب إلى حكومة الوحدة أعلن الوزير السابق حاييم رامون، أحد مؤسسي كاديما، استقالته من رئاسة المجلس العام للحزب ومن عضوية الحزب احتجاجاً على قرار رئيسته الانضمام إلى حكومة نتنياهو. وقال رامون إن كاديما أصبح في إثر انضمامه إلى هذه الحكومة نسخة طبق الأصل عن الليكود، ولم يعد يمثل الرؤية التي تبناها رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون لدى تأسيس هذا الحزب، والتي أدت في حينه إلى الانفصال عن الليكود. وأعرب رامون عن اعتقاده أنه في نهاية المطاف سيتم تأسيس حزب وسط جديد، ذلك بأن انضمام كاديما إلى الحكومة يترك فراغاً



كبيراً في الساحة السياسية الإسرائيلية ("يديعوت أحرונوت"، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢). وبيّن استطلاع للرأي العام أجرته قناة التلفزة التابعة للكنيست في ١٧ أيار / مايو ٢٠١٢، أي بعد نحو أسبوع ونصف أسبوع من تأليف حكومة الوحدة، أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن، فإن كاديما سيهيبط من ٢٨ مقعداً إلى ٣ مقاعد. وكانت تحليلات سابقة أكدت بعد فوز موفاز في الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما أن معسكر الوسط في إسرائيل الذي يُعتبر كبيراً ومهماً بقي من دون حزب يمثله ("معاريف"، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢). وعقب انضمام موفاز إلى الحكومة راجت توقعات أن يعود مع مؤيديه في نهاية المطاف إلى صفوف الليكود، وأن يظل الشك يكتنف مستقبل كاديما ("هآرتس"، ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢).

- يجمع كثيرون على أن الخاسر الأكبر من تأليف حكومة الوحدة يتمثل في الأحزاب التي كانت تأمل باستعادة قوتها في الانتخابات، وعلى رأسها حزب العمل الذي كان يطمح إلى مضاعفة تمثيله إذا ما جرت الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ذلك بأن شيلي يحموفيتش [رئيسة الحزب]، التي كانت تتطلع إلى أن تصبح رئيسة ثاني أكبر كتلة برلمانية في الكنيست الجديد، ستكون مضطرة إلى البقاء مدة أخرى بين صفوف الكتل الصغيرة. كما أن حزب ميرتس كان يرغب في خوض انتخابات مبكرة لأن الاستطلاعات توقعت له مضاعفة مقاعده، إلا إنه لم يكن ينوي المشاركة في حكومة نتنياهو، وإنما كان سيبقى في المعارضة. وثمة خاسر آخر هو يائير لبيد الذي بدأ بإعداد القائمة التي سيخوض من خلالها الانتخابات، فإذا به الآن مضطر إلى الانتظار عاماً ونصف عام ("هآرتس"، ٨ أيار/مايو ٢٠١٢). وفي خضم الاستعداد لتقديم موعد الانتخابات جرى التشديد على أن عجز أحزاب الوسط واليسار عن توحيد صفوفها سيمكّن أحزاب اليمين والحريديم من تأليف الحكومة المقبلة ("معاريف"، ٣ أيار/مايو ٢٠١٢).

- في إثر تأليف حكومة الوحدة نُشر أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أجرت اتصالاً هاتفياً بنتنياهو أكدت فيه أن الإدارة الأميركية تأمل من إسرائيل أن تتخذ الآن خطوات من شأنها أن تدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً. كما طلبت كلينتون من نتنياهو أن يحيطها علماً بموعد توجيه رسالته الجوابية إلى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وشدّت على أن تبادل الرسائل يجب أن يؤدي إلى استئناف الاتصالات الدائمة بين مندوبين من إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك بغية منع حدوث أي تصعيد في الوضع الأمني في الضفة الغربية حتى موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر ("هآرتس"، ١١ أيار/مايو ٢٠١٢). وأشار أيضاً إلى أن نتنياهو يتدرّع طوال الوقت أمام الإدارة الأميركية بأن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين يشكل خطراً على سلامة ائتلافه الحكومي، وبناء على ذلك فإن تأليف حكومة وحدة وطنية مع حزب كاديما الذي يؤيد استئناف هذه المفاوضات يُسقط هذه الذريعة من وجهة نظر الإدارة الأميركية. وفي ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢ اجتمع المحامي يتسحاق مولخو، المبعوث الخاص لرئيس الحكومة إلى مفاوضات السلام، في مدينة رام الله، برئيس السلطة الفلسطينية عباس، وسلّمه رسالة خطية من نتنياهو أكد في سياقها أن تأليف حكومة وحدة وطنية واسعة في إسرائيل، يوجد فرصة جديدة لدفع عملية السلام مع الفلسطينيين قدماً، ولذا فإنه يرغب في استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في أسرع وقت ممكن. وقال مصدر إسرائيلي مطلع على الرسالة إنها تضمنت لأول مرة التزاماً رسمياً من نتنياهو بإقامة دولة فلسطينية مجردة من السلاح وفقاً لمبدأ دولتين لشعبين. ومع ذلك، لم تتطرق الرسالة إلى المطالب التي طرحها عباس في رسالته، وهي وقف أعمال البناء في المستعمرات، وإبداء الاستعداد لاستئناف المفاوضات على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراضي متفق عليها، وإطلاق أسرى فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، وإعادة الأوضاع في الضفة الغربية إلى ما كانت عليه قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ [أي قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية] والتي تعني احترام السيطرة الفلسطينية الأمنية والإدارية على المنطقة أ. وعقد رئيس السلطة الفلسطينية اجتماعاً لكل من

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة "فتح"، لمناقشة رسالة نتنياهو. وقال محمد اشتية، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، إن رسالة رئيس الحكومة الإسرائيلية كانت عامة للغاية، ولا تتضمن أي فكرة جديدة ("هآرتس"، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢). ووفقاً لصحيفة "معاريف"، فإن رسالة نتنياهو لم تتضمن أي موقف جديد إزاء القضايا الجوهرية للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، إذ أكد رئيس الحكومة فيها أن الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية ستبقى خاضعة للسيادة الإسرائيلية في أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه في المستقبل، وأنه يتوقع من الفلسطينيين أن يعترفوا بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي لدى توقيع اتفاق سلام معها، وأن تكون الدولة الفلسطينية التي ستقام مجردة من السلاح. وشدد رئيس الحكومة على التزامه مبدأ دولتين لشعبين، وطالب السلطة الفلسطينية بوقف التحريض على إسرائيل، وعدم الإقدام على أي خطوات أحادية الجانب في الأمم المتحدة. وقالت الصحيفة إن نتنياهو سبق أن طرح هذه المواقف في الماضي، لكن هذه أول مرة يتم طرحها في وثيقة مكتوبة تُسلّم إلى الجانب الفلسطيني. كما كشفت أن البيت الأبيض كان ضالماً في موضوع توجيه هذه الرسالة، إذ قام مولخو مؤخراً بزيارة لواشنطن التقى خلالها كبار المسؤولين في البيت الأبيض، وفي مقدمهم مستشار الأمن القومي توم دونيلون. وقد مارس المسؤولون الأميركيون ضغوطاً على إسرائيل كي تقبل خطة الرئيس باراك أوباما للتسوية على أساس حدود ١٩٦٧ مع تبادل أراضٍ متفق عليها، غير أن رئيس الحكومة رفض ذلك جملة وتفصيلاً ("معاريف"، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢). ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى ما يقوله الوزير وعضو الكنيست الأسبق يوسي بيلين ("يسرائيل هيوم"، ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢)، وفحواه أنه من السهل على حكومة الوحدة الحالية أن تتخذ قرارات اقتصادية قد لا تكون مريحة للجمهور العريض، لكن من الصعب أن تتخذ خطوات سياسية بعيدة المدى في ملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا إذا ثبت العكس. ■

## المصادر

١ جاءت تسمية "قانون طال" نسبة إلى قاضي المحكمة الإسرائيلية العليا المتقاعد تسفي طال الذي ترأس لجنة عامة أقامها في آب / أغسطس ١٩٩٩ رئيس الحكومة ووزير الدفاع في ذلك الوقت إيهود باراك، وكلفت النظر في قضية تجنيد الحريديم من طلاب "الييشيفوت" (المعاهد الدينية اليهودية) وتأجيل انخراطهم في الجيش الإسرائيلي إلى سن متقدمة، وليس لدى بلوغهم ١٨ عاماً، وذلك كي يتلاءم مع الاتفاق الذي يسمح للحريديم بتخصيص جلّ وقتهم لدراسة التوراة. وقرر باراك إقامة "لجنة طال" في إثر قرار أصدرته المحكمة العليا وقضى بأن وزير الدفاع لا يملك صلاحية منح إعفاءات شاملة لطلاب "الييشيفوت". وأمهلته المحكمة الحكومة فترة زمنية من أجل سن قانون يمنح طلاب "الييشيفوت" إعفاءات من الخدمة العسكرية، وجرى سن "قانون طال" في الكنيست في تموز / يوليو ٢٠٠٢، بأغلبية ٥١ عضو كنيست ومعارضة ٤١ عضواً. وينص القانون على السماح بتأجيل انخراط طلاب "الييشيفوت" في الخدمة العسكرية، وإخضاع ذلك لشروط، منها أنه لدى بلوغ طالب "الييشيفاه" ٢٢ عاماً يحصل على "سنة حسم" تتيح له إمكان الاختيار بين الاستمرار في الدراسة في "الييشيفاه" أو الخروج إلى العمل. ومن يخرخر الخروج إلى العمل يمكنه أن يختار بين خدمة عسكرية

قصيرة من عام وأربعة أشهر، وبعد ذلك أداء الخدمة العسكرية في صفوف تشكيلات الاحتياط وفقاً لحاجات الجيش، أو بين خدمة مدنية لعام من دون الحصول على أجر، لكن يُسمح له بالعمل إلى جانب الخدمة المدنية. فضلاً عن ذلك نص القانون على توسيع أطر الخدمة العسكرية للحريديم وإقامة وحدات خاصة بهم بينها "هناحل هحريدي". كذلك نص على تشديد الإشراف على المنخرطين في دراسة التوراة ومطالبة قادة ومديري "الييشيفوت" بالتعاون مع السلطات المسؤولة في هذا المجال. ونظرت المحكمة العليا في تموز / يوليو ٢٠٠٥ في التماس ضد "قانون طال"، وخلال ذلك اعترفت الدولة في مذكرة قدمتها إلى المحكمة بفشل القانون فيما يتعلق بتغيير أنماط التجنيد لدى الحريديم. وتبين أن عشرات قليلة منهم تجندوا للخدمة العسكرية عقب سن القانون. وقال القاضي طال في حينه إن الدولة لم تفعل شيئاً من أجل تطبيق القانون. كذلك اعترف مندوبو الدولة بأنه لم يتم تطبيق مقترحات كان يجب إخراجها إلى حيز التنفيذ، وخصوصاً فما يتعلق باستبدال الخدمة العسكرية بالخدمة المدنية. لكن على الرغم من ذلك، أصدرت المحكمة العليا قراراً بأغلبية هيئتها قالت فيه إن "القانون يليق بقيم دولة إسرائيل، وتمّ سنّه من أجل خدمة هدف لائق، يشمل إرساء تسوية في إطار القانون ترجى الخدمة العسكرية لطلاب الييشيفوت، وتحسين هذه التسوية قياساً بالوضع الذي سبق سنّ القانون، وزيادة المساواة في تقاسم أعباء الخدمة العسكرية، ورفع نسبة مشاركة الرجال من أبناء الجمهور الحريدي في دائرة العمل، وكل هذا يتم بشكل متدرج وليس بالإكراه". وأضافت أنه يجب منح القانون فرصة أخرى كي يحقق أهدافه. وفي تموز / يوليو ٢٠٠٧ قررت الهيئة العامة في الكنيست تمديد سريان "قانون طال" خمسة أعوام أخرى، وذلك حتى سنة ٢٠١٢. وفي ٢١ شباط / فبراير ٢٠١٢ ألغت المحكمة العليا "قانون طال"، بأغلبية ستة قضاة ضد ثلاثة. وأكدت المحكمة في القرار الخاص الصادر عنها في هذا الشأن أنها تعتبر هذا القانون غير دستوري ويمس مبدأ المساواة، ولذا لا يمكن للكنيست أن يمدد العمل به بعد انتهاء سريان مفعوله في بداية آب / أغسطس ٢٠١٢.

٢ أشار نحميا شتراسلر، كبير المحللين الاقتصاديين في صحيفة "هآرتس"، إلى أنه من المنتظر في الصيف المقبل أن تُستأنف بقوة حركة الاحتجاج الاجتماعية، ولا سيما أن الطبقة العاملة ما زالت تشعر بأنها مظلومة حتى بعد توصيات لجنة تراختنبرغ [لمعالجة الأزمة المعيشية]. وسيطالب المحتجون ننتياهو بأكثر مما طالبوه به سنة ٢٠١١، بيد أن ننتياهو ليس قادراً هذه المرة على تقديم أي شيء. وعوضاً عن تقديم العلاوات والتسهيلات فإنه مضطر إلى تقليص نحو ١٥ مليار شيكل من ميزانية سنة ٢٠١٣. وأضاف شتراسلر: في الحقيقة، لم يكن وضع الميزانية جيداً هذا العام، فقد أدى تراجع حجم النمو إلى انخفاض في جباية الضرائب، الأمر الذي تسبب بعجز يُقدّر بنحو ٣,٥٪ بدلاً من ٢٪، وهذا أمر سيء. وفي جميع الأحوال، إذا كان ممكناً أن تمر سنة ٢٠١٢ من دون فرض تقليصات، فإن سنة ٢٠١٣ لا يمكن أن تمر من دون ذلك ("هآرتس"، ٢٤ نيسان / أبريل ٢٠١٢).